

## الكويت أقرت رؤيتها 2030.. قبل 8 سنوات!

### القبس الكويتية-

في ديسمبر 2007 انتهت الامانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية من اعداد مشروع رؤية دولة الكويت 2010 – 2035، لتتم مناقشته وقراره من قبل الحكومة في مايو 2008، آذنة بذلك بإعداد خطط التنمية وبرامج عمل الحكومة على ضوء هذه الرؤية التي شارك فيها ما يقارب 119 شخصية وطنية ووزيراً وقيادياً، اضافة الى مؤسسات حكومية واهلية وشركات وجمعيات نفع عام، ولكن غياب التسويق التنموي لكل الخطط منذ بدايتها غيَّب دور المواطنين، بل اصبحوا لا يعلمون ما تم اقراره وما تم انجازه أي أن النتائج مفقودة!؟

مشروع الرؤية الوطنية الذي نتج عنه 9 خطط تنمية، جلها انتهى الى الفشل وعدم تحقيق نسب نجاح عالية بمسيرة متعثرة، باستثناء آخر 3 خطط سنوية، وذلك باعتراف مسؤولي امانة التخطيط. ان الخطط التي تضمنتها رؤية الكويت نصت في سيناريوهين من اصل ثلاثة على ان طريقها الذي ستسلكه غير شعبي، لارتباطه بسياسة الرفاه، مستثنيا السيناريو الثالث الذي نص على «الكويت مركز مالي وتجاري يحقق جودة حياة عالية للمواطنين».

ما الذي تحقق من هذه الرؤية بعد 6 سنوات من التنفيذ الفعلي، وبعد 8 سنوات من اقرارها، خاصة ان اكثر المطالب التي نصت عليها الرؤية وجود تفاهم بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، اضافة الى وجوب قيام حكومات فعالة ووزراء أكفاء في استراتيجيات التنفيذ. لذلك فان صدى الشارع لا يزال غير راض على اداء الحكومات في تنفيذ الخطط، والبعض لم تعد لديه الثقة بخطط التنمية مستثنين من ذلك «مشاريع الطرق التي باتت ترى بالعين»

وكثيرا ما رددت خطط التنمية عبارة «بناء الانسان» والبشر اهم من الحجر»، فان قيم الرؤية حددت بعدد 9 منها بناء الانسان الكويتي والتنمية البشرية وتنمية الشباب والاستفادة من ذوي الكفاءات العالية، اضافة الى الحفاظ على الدستور وحرية الكلمة والصحافة والديموقراطية، والمشاركة، وتشجيع الدور الشعبي في السياسة وفي التنمية، وكل ذلك يجب ان يكون في ضوء احترام هيبية وسلطة الدولة.

اللافت ان المسؤولين والمواطنين تغنوا برويتي السعودية والامارات، وسط صمت او تجاهل حكومي بأن الكويت سباقه في إعداد مثل هذه الرؤى والخطط.

### وفي ما يلي رؤية الدولة حيث جاء في مقدمتها:

حين يتقلد المسؤولون زمام الامور في بلادهم يقومون بتحديد صورة لما يودونه لها.

والرؤية هي بمنزلة الانطلاقة «بالألة الزمن» الى مستقبل لاستشراف الشكل المرغوب والتقاط صورة له، وعند العودة الى الحاضر يبدأ تحقيق الصورة المرغوبة للبلاد، فالرؤية اذن هي:

1- الصورة المرغوبة تحقيقها للبلاد.

2- الوضع المثالي للبلاد في شكل تصور واقعي.

## سمو الامير والرؤية

وليس بغريب على الادارة السامية لسمو امير البلاد ان ترنو الى مستقبل الكويت، وان تصوغ هذه الرؤية، فبحكم نشأته في آل الصباح، ومعاصرته للرؤى المختلفة لحكام الكويت، وتقلده لمناصب سياسية عديدة، استطاع سمو امير البلاد المفدى ان يصوغ رؤية لدولة الكويت كمركز مالي وتجاري، ولقد بدأ ذلك في كلمته عندما افتتح منتدى الكويت الاقتصادي، والذي ارتكز على رؤية الحكومة لمستقبل الكويت الاقتصادي، والتي اكد فيها على اعادة بناء الكويت كمركز مالي وتجاري، وان هذه الرؤية يجب ان توجه خطة التنمية لدولة الكويت.

## ثلاثة سيناريوهات

### 1- مقترح الرؤية الاول: الكويت مركز مالي وتجاري

تحول الكويت الى مركز مالي وتجاري جاذب للاستثمار، يقوم فيه القطاع الخاص بقيادة النشاط الاقتصادي، ويذكي فيه روح المنافسة، ويرفع كفاءة الانتاج في ظل جهاز دولة مؤسسي داعم يوفر بنية اساسية ملائمة وتشريعات متطورة وبيئة اعمال مشجعة.

حيث تمتاز بوضوح التركيز في الرؤية، حيث انها موجهة بشكل كلي الى عناصر محدودة (المالية والتجارية). وبسيطة ومفهومة، مما يجعل التنفيذ اسهل. ومحددة الملامح وغير متشعبة، مما يترتب عنه متطلبات اكثر وضوحاً، اضافة الى تطبيق الرؤية ينتج عن تطوير الاقتصاد وتنويع للقاعدة الانتاجية، والدور القيادي للقطاع الخاص، بما يؤدي الى رفع كفاءة وجودة الخدمات، والتركيز على دور مؤسسات الدولة كأجهزة تشريعية ورقابية.

ويواجه هذه الرؤية تحديات عدة؛ اهمها انها غير شعبية، لان تنفيذها قد يتطلب اعادة النظر في سياسات الرفاه الحالية، وما يرتبط بها من سياسات اجتماعية قد لا تحقق التطور الاقتصادي بالقدر المطلوب، لانها تركز فقط على القطاعين المالي والتجاري. وقد ينتج عنها عدم تنويع للقاعدة الانتاجية بالقدر المطلوب، وقد لا توفر المتطلبات الخدمية اللازمة للاستثمار في المجالات المالية والتجارية، كما انها تغفل جوانب التنمية الاجتماعية.

## الرؤية الثانية

أما مقترح الرؤية الثاني: الكويت مركز مالي وتجاري وخدماتي لا يستند فقط إلى الدخل النفطي، بل وايضاً الى قاعدة متنوعة من الانشطة المالية والتجارية والخدماتية، كقطاعات رئيسية تتوازن فيما بينها في قيادة النشاط الاقتصادي، وذلك في ظل دولة تدعم البنية الاساسية وتوفر بيئة تشريعية مشجعة للاعمال يلعب القطاع الخاص فيها الدور القيادي.

فإنه يمتاز بأنه اوسع من الرؤية الاولى في منظورها فيما يتعلق بتنوع النشاط الاقتصادي.

واكثر قدرة من الرؤية الاولى على التكامل بين القطاعات، مما ينتج عنه فرص اكبر لتطوير الاقتصاد وتنوع القاعدة الانتاجية.

والقطاع الخدماتي يدخل كمكون اساسي في الرؤية يتكامل ويتوازن مع القطاعين المالي والتجاري في قيادة النشاط الاقتصادي، اضافة الى التركيز على تنوع الموارد والدخل كمصادر بديلة للدخل والايادات النفطية، الدور القيادي للقطاع الخاص بما يؤدي الى رفع كفاءة وجودة الخدمات، التركيز على دور مؤسسات الدولة كأجهزة تشريعية ورقابية.

### **وتواجه هذه الرؤية عددا من التحديات، ومنها:**

غير شعبية: لان تنفيذها قد يتطلب اعادة النظر في سياسات الرفاه الحالية، وما يرتبط بها من سياسات اجتماعية، قد يتعارض تنفيذها مع بعض قيم السياسات الاجتماعية المتبعة تاريخياً في الدولة، اضافة الى متطلبات تطوير قطاع الخدمات قد تتعارض مع القيم الاجتماعية السائدة في الدولة.

وفي مقترح الرؤية الثالثة: الكويت مركز مالي وتجاري يحقق جودة حياة عالية للمواطنين،

ويجذب الاستثمار ويرسخ قيم العمل ويحقق التنمية البشرية المتوازنة، ويقود فيه القطاع الخاص النشاط الاقتصادي بما يذكي روح المنافسة، ويرفع كفاءة الانتاج في ظل حكومات فعالة ملتزمة بمقومات سياسة الرفاه، توفر البيئة التشريعية والرقابية اللازمة لحماية اموال المستثمرين، وتوفر مناخاً وبيئة اعمال مشجعة في ظل عمل مؤسسي يتصف بالشفافية.

### **ومن بين اهم مزايا مقترح الرؤية الثالثة:**

رؤية اكثر شمولية من الرؤيتين الاولى والثانية. والتركيز على قضايا شعبية من اهمها: سياسة الرفاه والتنمية البشرية والعدالة الاجتماعية وعدالة التوزيع والشفافية.

وتخاطب وجدان المواطنين. وهي الاكثر التزاما بالمبادئ والقيم التاريخية لدولة الكويت (مقارنة بالرؤيتين الاولى والثانية)، اضافة الى أن حماية اموال المستثمرين مكون رئيسي للرؤية. وتركز على إذكاء روح المنافسة كأحد متطلبات التنمية، والدور القيادي للقطاع الخاص بما يؤدي الى رفع كفاءة وجودة الخدمات، التركيز على دور مؤسسات الدولة كأجهزة تشريعية ورقابية. وأشارت الى ان التحديات تكون في بعض الغموض في مفهوم «جودة حياة عالية» والالتزام بمقومات سياسة الرفاه والذي قد يؤثر في كفاءة عمليات اصلاح الاقتصاد، ويحتاج تنفيذها الى متطلبات اكثر تشعباً، والتعامل مع ضوابط تفرض تحديات كبيرة وتخصيص ادق للموارد.

# نقاط يجب الارتكاز عليها

**نقاط الضعف**

- 1 - ضعف التخطيط التنموي
- 2 - إطار تشريعي غير ملائم
- 3 - عدم التناسق بين السلطتين
- 4 - الفساد وعدم الشفافية
- 5 - الاستغلال غير الكفؤ للموارد البشرية
- 6 - إجراءات طاردة للمستثمرين
- 7 - هيمنة القطاع النفطي
- 8 - ضعف السلطات الرقابية

**نقاط القوة**

- 1 - توفر كفاءات بشرية استثمارية
- 2 - الديمقراطية وحرية الرأي
- 3 - ارتفاع مستوى الثروة
- 4 - الاستقرار السياسي والاجتماعي الداخلي
- 5 - اقتصاد قابل للتطوير
- 6 - مرافق أساسية ملائمة
- 7 - مؤسسات مالية تتطور باستمرار
- 8 - قضاء عادل ونزيه

## «قيم الرؤية»

حددت الرؤية 9 قيم، الأولى: الولاء للوطن والحفاظ على الوحدة والهوية الوطنية والنسيج الاجتماعي الكويتي في مجتمع إسلامي متماسك.

وتندرج تحت هذه القيمة ضرورة تعزيز الروح الوطنية لدى الشباب، وتقوية الهوية والتراث الكويتي، وتحقيق التآلف بين اركان المجتمع الكويتي، والحفاظ على الشخصية الكويتية، والتأكد من ان التوزيع الجغرافي لمناطق الدولة يحقق الوطنية، وانه لا بد من الاهتمام بالتنشئة السليمة للاطفال والشباب، وغرس قيم تحمل المسؤولية تجاه المجتمع، وان تستند التربية السليمة إلى الاعراف الخاصة بالدولة المسلمة، وتعزيز دور الدين والمساجد في هذا المجال.

اما القيمة الثالثة فأكدت على الحفاظ على الدستور والديموقراطية وحرية الكلمة والمشاركة، حيث كفل الدستور هذه القيم المهمة، ولا بد من الحفاظ عليها من خلال ترسيخ الحريات، وتفعيل الدور الاهلي، والتأكيد على حرية الصحافة، وتشجيع الدور الشعبي في السياسة ومن خلال العمل الجماعي الذي يستند إلى مشاركة مؤسسات الدولة في التنمية، وتحقيق نوع من التوافق بين عمل الحكومة ورقابة مجلس الامة، وتفعيل الممارسات الديمقراطية في مؤسسات الدولة، ويجب ان يكون كل ذلك في ضوء احترام هبة وسلطة الدولة.

وتناولت القيمة الرابعة رفعة اخلاقيات المهن والاعمال. ويحتاج تنفيذ هذه الرؤية الى التأكيد ان التعامل المهني بين مؤسسات الاعمال يجب ان يكون خاضعا للمبادئ الاخلاقية التي تعود عليها المجتمع الكويتي المسلم، والمتفقة مع افضل الممارسات في هذا المجال.

اما القيمة الخامسة فأكدت على المساواة والعدالة، ويحتاج تنفيذ الرؤية الى تأكيد ان الجميع سواسية، ومحاربة الوساطات، وتحقيق تكافؤ الفرص في الاعلان عن المشاريع وفي تطبيق قرارات الحكومة، وانه ليس هناك استثناءات.

اشارت القيمة السادسة الى المبادرات الشخصية في ريادة الاعمال والتميز في العمل، ويتم ذلك من خلال غرس قيم حب التجارة والاستثمار والعمل في القطاع الخاص، وتشجيع الشباب على العمل في التخصصات المهنية والحرفية، وتأكيد ان باب المنافسة مفتوح للجميع، وغرس القيم الايجابية للعمل واهمها الانجاز، والثقة في النفس، والابداع والابتكار، والمخاطرة المحسوبة، والاخلاص في العمل، والامانة والصدق في العمل والتجارة.

### استقلالية القضاء

وشددت القيمة السابعة على استقلالية القضاء وهيكل تشريعي متكامل. ويعتمد ذلك على منح القضاء مزيداً من الاستقلالية، مع التأكد من استكمال كل القوانين والتشريعات اللازمة لدولة الكويت، وترسيخ احترام القانون وتطبيقه، واحترام حقوق الانسان.

اما القيمة الثامنة فركزت على مبدأ الشفافية. وان تعزيز مفهوم الاصلاح يستند إلى ضرورة تأكيد مبدأ الشفافية، وعدم تعارضها مع خصوصية الفرد، وانه لايد من محاسبة المسؤولين على كل الاصعدة، وتفعيل مبدأ الثواب والعقاب، وتقييم الموظف في عمله على اساس انتاجيته، ويحتاج كل ذلك الى توفير الحقائق والبيانات ذات العلاقة بأداء المسؤولين، وتوفير معايير واساليب لمحاسبتهم عن ادائهم.

وانتهت القيم الى امن الكويت اولاً، حيث يحتاج تحقيق الرؤية الى بيئة سياسية تتسم بالاستقرار والحفاظ على العلاقات الدولية، وتأكيد علاقات حسنة وأمنة داخلياً وخارجياً.

### الموقف الاستراتيجي

وبعد أن تكون رسالة الكويت ورؤيتها واضحتين للقائمين على خطط التنمية، يأتي دورهم في تحليل الموقف الاستراتيجي للتعرف على ما تحمله البيئة الخارجية من فرص يمكن اقتناصها، أو يمكن خلقها لتوفير مناخ ملائم لتحقيق الرؤية والرسالة، هذا بالإضافة إلى التعرف على التهديدات المحيطة بالكويت، لكي يمكن درؤها وأخذها بالحسبان عند تحديد الأهداف العامة للدولة.

### القيم في 2035

بناء على رؤية الكويت، وعلى تحليل الموقف الاستراتيجي، يمكن للقائمين على التخطيط التنموي فيها أن يحددوا الأهداف العامة المطلوب تحقيقها عام 2035، وأن يبرزوا القيم الواجب الحفاظ عليها والتي تحمي المجتمع وتحافظ على تحقيق رؤية ورسالة الكويت. ويتم ترجمة كل ذلك إلى استراتيجيات تمثل الوسائل التي يتعين على المسؤولين في كل قطاعات الدولة اتباعها من أجل تحقيق أهداف ورؤية الكويت.

## خطوات التنفيذ

أكدت الرؤية أن تنفيذ ما جاء فيها يأتي عبر خطط التنمية الخمسية والسنوية والبرامج والمشاريع، إضافة إلى ضرورة المتابعة والرقابة.

## التخطيط منذ 1967

بذلت محاولات سابقة في مجال التخطيط التنموي في دولة الكويت. ولقد تمثل هذا في اعداد خمس خطط تنموية 1967/1968 – 1999/2000، بالإضافة الى مشروع الخطة الانمائية طويلة الاجل (1990 – 2005)، ولم يكتب لهذا المجهود النجاح المنشود بسبب عدم اعتماد السلطة التشريعية لها لافتقارها الى رؤية شمولية، وبسبب ظروف خارجة عن ارادة الدولة مثل الحرب العراقية - الايرانية، والغزو العراقي، والتقلبات في اسعار النفط، وبسبب عوامل داخلية تعود الى تدني الوعي بأهمية التخطيط التنموي.

## «وثيقة وطنية للإصلاح»

كان من أوائل المحاولات لرسم رؤية استراتيجية لدولة الكويت، ما قامت به وزارة التخطيط في عام 1989، حيث استندت استراتيجية التنمية وقتئذٍ الى تنمية القوى البشرية الوطنية. وتلا ذلك ما قام به المجلس الأعلى للتخطيط من إعداد «الوثيقة الوطنية للإصلاح والتنمية». ولقد ركزت هذه الوثيقة إلى تفعيل دور الكويت عربياً وإقليمياً وعالمياً. وفي عام 1994 أعد المجلس الأعلى للتخطيط تقريراً عن «المستجدات المؤثرة على عملية التنمية» وضع على أثره التوجهات والسياسات السكانية والاجتماعية والاقتصادية. السؤال الأهم في هذا الجانب: هل تستند وثيقة الإصلاح الاقتصادي الجديدة على الوثيقة السابقة؟!

## رسالة الكويت

صاغت الرؤية رسالة أطلقت عليها رسالة دولة الكويت وكان نصها: تسعى دولة الكويت إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال زيادة وتنوع الموارد الاقتصادية والإنتاج، وذلك لتحقيق استدامة رفح المستوى المعيشي والرخاء للمواطنين في ظل بيئة اجتماعية – اقتصادية تنافسية تقوم

على تشجيع الاستثمار الخاص، وصيانة الملكية ورأس المال، وتوفير العدالة الاجتماعية من خلال حماية المواطن والأسرة والطفولة، وتقديم الخدمات الاجتماعية والصحية، ورعاية التعليم والعلوم والآداب والفنون والبحث العلمي، وبناء نسيج اجتماعي متكامل يشجع على حب المعرفة والعمل، وتكافؤ الفرص، وتغليب المصلحة العامة وحماية الأمن القومي وصيانة التراث الإسلامي والعربي، ودعم مبادئ العدل والحرية والمساواة والديموقراطية.

## مقومات تحقيق الرؤية

- 1- بيئة تشريعية متطورة.
- 2- مخرجات تعليم عالية المستوى ورأسمال بشري متطور.
- 3- حكومة من دون صراعات سياسية، ومن دون تسييس للقرارات الاقتصادية.
- 4- الالتزام بالعمل المؤسسي.
- 5- بيئة أعمال من دون قيود ومعوقات إدارية.
- 6- قطاع خاص قوي وتنافسي.
- 7- بنية تحتية متطورة في الدولة.
- 8- الاستقرار بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.
- 9- بيئة أعمال داعمة للاستثمار المحلي وجاذبة للاستثمار الأجنبي.
- 10- قطاع عام غير مهيمن على حركة النشاط الاقتصادي.
- 11- اقتصاد يخلو من الفساد الإداري وعدم الشفافية.
- 12- سوق عمل من دون اختلالات.
- 13- نظام أمني يوفر الأمن والطمأنينة.
- 14- قطاع مالي كفؤ.
- 15- ناتج محلي متنوع.
- 16- سياسات تسعير لا تنتج عنها تشوهات في الأسعار أو هدر للموارد.

## 6 استراتيجيات رئيسية

2 - القطاع الخاص يقود الحياة الاقتصادية		1 - رفع الناتج القومي وتنويع مصادره	
استراتيجيات تحقق الهدف:		استراتيجيات تحقق الهدف:	
تطوير وتأهيل القدرات البشرية	تحفيز القطاع الخاص والخصخصة	تطوير البنية التحتية	تسريع الخصخصة
تشجيع ريادة الأعمال	تطوير التشريعات المحلية بما يتواءم والأطر العالمية والقضاء على المعوقات الإدارية	اصلاح المال	تحرير الأراضي من احتكار الدولة
تحرير الأراضي من احتكار الدولة	تطوير البنية التحتية	تطوير النظام التعليمي	بناء أسواق مالية قوية
جذب الاستثمار الأجنبي	اصلاح اختلالات سوق العمل	الحفاظ على البيئة	تطوير البنوك
		توجيه القوة العاملة إلى القطاع الخاص	تشجيع الاستثمار الأجنبي وتطوير جهاز مستقل له
4 - إتاحة فرص متزايدة للوظائف والتنمية البشرية		3 - ترسيخ حكومات داعمة ومحفزة للقطاع الخاص	
استراتيجيات تحقق الهدف:		استراتيجيات تحقق الهدف:	
معالجة اختلالات سوق العمل	تدريب وتطوير وإعادة تأهيل القوة البشرية وتشجيع المواطن على العمل في القطاع الخاص	تسهيل ملكية الأراضي	تطوير البنية الأساسية
اختيار كفاء للقياديين في مؤسسات الدولة	قطاع خاص تنافسي	معالجة اختلالات سوق العمل	تسهيل إجراءات الاستثمار وتصاريح الزيارات
غرس قيم وأخلاقيات العمل في الأجيال الصاعدة	الرقابة على مخرجات التعليم	إنشاء أجهزة رقابية لمكافحة الفساد	دعم المشروعات الصغيرة
الانتقائية في العمالة الوافدة	رفع إنتاجية الموظفين	وضع معايير والية مؤسسية لمحاسبة المسؤولين	تطوير القوانين التجارية
		غرس قيم وأخلاقيات العمل في الأجيال الصاعدة	فك التشابك بين أصحاب المصالح المتضاربة
		دعم حرية وسهولة الانتقال (المواصلات - الموانئ - المطارات - الفنادق - البريد - الجمارك)	تطوير نظام التعليم بما يتماشى مع احتياجات القطاع الخاص
5 - حكومات فعالة		6 - ترسيخ مقومات المجتمع الصالح	
استراتيجيات تحقيق الهدف:		استراتيجيات تحقيق الهدف:	
تقوية المصالح المشتركة مع دول الجوار	اختيار وزراء أكفاء	معالجة المشاكل السلوكية للشباب	ترشيد الاستهلاك
إنشاء أجهزة رقابية لمكافحة الفساد	إبقاء الحكومات لمدد أطول في إطار الولاية الدستورية	مواجهة مشكلة القروض	تنمية المواطنة والانتماء
تبسيط إجراءات التقاضي	تحقيق الاستقرار السياسي بين السلطتين التنفيذية والتشريعية	معالجة مشكلة «البدون»	الوفاء بخدمة الرعاية السكنية
تبسيط الإجراءات في مؤسسات الدولة	تبني برنامج عمل حكومي قوي وملزم	مواجهة مشكلة الإدمان	الرقابة على العمالة الهامشية
وضع مقاييس أداء للأنجاز الحكومي	تحقيق الشفافية ومحاسبة المسؤولين		معالجة مشاكل الأسرة
تطبيق معايير الحوكمة ومحاسبة المسؤولين	ترسيخ الفكر التخطيطي		
	تقوية النظام الإداري بالدولة وفرض سيادة القانون		